الانفاق الاستثماري الحكومي وأهميته في معالجة مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ـــــــ ٢٠٠٨)

م.م. سيماء محسن علاوي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة العراقية

المستخلص:

تعد مشكلة البطالة واحدة من اهم واخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصادات ومجتمعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، لذا تناولها المعنيون بالدراسة والتحليل. وقد تعر ض الاقتصاد العراقي الى بطالة مزمنة نتيجة للظروف التي مر بها والمتمثلة بحرب الخليج الاولى والحصار الاقتصادي، فضلاً عن الاحتلال الاجنبي عام ٢٠٠٣، وقد دفع مشكلة البطالة فيه لتتصدر سلم اولويات المشاكل التي يعاني منها العراق، وعليه فأن معالجة مشكلة البطالة اصبحت من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل التأجيل والتأخير حيث اصبحت بالفعل خطراً مباشراً يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

والبطالة يجب ان تحظى باهتمام الدولة ولابد من وضع حلول عاجلة لمعالجتها في ظل استراتيجية يكون محورها الحكومة متمثلة بزيادة الانفاق الاستثماري الذي يحتل مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي لأنه مركز النشاط ولا توجد امكانية لفهم او قيام اي نشاط اقتصادي ولأي قطاع من القطاعات الانتاجية

او الخدمية دون تحقق الانفاق الاستثماري. وان الاقتصاد الوطني لأي بلد يتحدد اتجاهه وتطوره بمقدار او حجم الانفاق الاستثماري واتجاهاته، لذلك فأن زيادة الانفاق الاستثماري سوف يؤدي الى زيادة مستوى التشغيل وتقلص معدلات البطالة.

لذا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة البطالة وامكانية معالجتها من خلال زيادة الانفاق الاستثماري.

Abstract:

The problem of unemployment is one of the most important and the most serious economic and social problems facing the economies and societies of developed and developing countries alike and severity vary from one country to another and from one community to another, so addressed concerned with the study and analysis. The exposure of the Iraqi economy to unemployment is chronic due to the conditions experienced by the and of Gulf War I and the economic blockade, as well as the foreign occupation in 2003, has pushed the unemployment problem in which the top priorities of the problems that has plagued Iraq, and therefore the treatment of the problem of unemployment has

become one of the pressing issues and critical which are beyond the delay and the delay which has already become a direct threat to economic and social stability,

And unemployment should be of interest to the state and must be put urgent solutions to address them in a strategy-centered government, represented an increase of investment spending, which occupies a prominent place in economic activity because it is the center of activity and does not have the possibility to understand or do any economic activity and for any sector of productive sectors or service without verification of investment spending . And the national economy of any country is determined by the direction and development or by the size of investment spending and trends, so the increase in investment spending will lead to increase the level of employment and reduced unemployment.

Therefore, This study comes to shed light on the problem of unemployment and the possibility of treatment through increased investment spending.

المقدمة:

من بين الاهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية توفير فرص عمل ملائمة لكل من يرغب في العمل، وان عجز هذه السياسات عن استيعاب قوة العمل ودمج الراغبين فيه بوظائف مناسبة سيولد معضلة البطالة التي تسبب آثار اً اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، لذا فأن ظهور البطالة في مجتمع ما ينبغي ان يجابه بحلول جذرية وفاعلة للقضاء على هذه الظاهرة، ولعل ابرز هذه الحلول التوسع في الانفاق الحكومي الاستثماري فهناك علاقة قوية ومترابطة بين الانفاق الاستثماري والتشغيل وان اي سياسة اقتصادية تهدف الى التخفيض من نسبة البطالة لابد ان تعتمد التوسع في الانفاق الاستثماري كأداة اساسية لتحقيق هذا الهدف.

واستناداً لما تقدم وبما ان الاقتصاد العراقي يعاني من ازمة البطالة المزمنة فقد تم تسليط الضوء في هذا البحث على امكانية حل هذه الازمة من خلال التوسع في الانفاق الاستثماري بشكل عام والحكومي بشكل خاص.

وعليه سيجري تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور اساسية هي:

المحور الاول: الاطار النظري للانفاق العام.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي للبطالة.

المحور الثالث: الانفاق العام الاستثماري ودوره في حل ازمة البطالة في. العراق للمدة (٢٠٠٣ــــــــــــــــــــ ٢٠٠٨).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في (ان الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي ادت الى شل البيئة الاقتصادية الكلية التي اسفرت عن محدودية فرص العمل بسبب التدهور غير المألوف لكثير من المؤسسات الحكومية وتدمير معظم مشروعات البنية التحتية وانهيار الوضع الامني، يضاف اليها ضعف دور القطاع الخاص في الاستثمارات المحلية مما افرز حالة التراكم السريع في عدد العاطلين عن العمل).

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان البطالة في الاقتصاد العراقي اصبحت قضية مستعصية، يستلزم دراستها والوقوف عندها لمواجهتها والحد من تداعياتها، وذلك عبر التوسع في الانفاق الاستثماري الحكومي الذي بدوره يساهم بتشغيل العاطلين عن العمل وربما زيادة الانتاج القومي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الدائم).

اهداف البحث:

يرمي البحث الى توضيح النقاط الآتية:

١. الاحاطة بواقع الانفاق الاستثماري في العراق.
٢. مناقشة طبيعة واسباب ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي.
٣. اقتراح بعض الحلول للحد من هذه المشكلة الخطيرة والمتعددة الابعاد او للتخفيف منها.

المحور الاول

الاطار النظري للانفاق العام

يعد الانفاق العام من اهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء لدوره في اشباع الحاجات العامة للمجتمع التي تنصب في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لتعدد اوجه الانفاق العام وتقسيماته، فسوف يتم التركيز على الانفاق الاستثماري الذي يشكل زيادة في القدرة الانتاجية للبلد. وقبل التطرق الى موضوع الانفاق الاستثماري سيتم تناول مفهوم النفقة العامة وعناصرها وسبل تمويلها.

اولا : مفهوم الانفاق العام وعناصره وسبل تمويله :

١. مفهوم الانفاق العام:

يعرف الانفاق العام(**Puplic Expenditure**) على انه" عبارة عن مبالغ مالية تقتطعها الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من اموالها بقصد اشباع حاجة عامة" (مراد،١٩٦٣:٢٤).

وكذلك يمكن تعريف الانفاق العام بأنه" تخصيصات مالية يقوم بانفاقها شخص عام بقصد تحقيق نفع عام او جماعي" (حشيش، ٢٠٠٦:٦٣).

كما يعرف الانفاق العام بانه" تخصيصات مالية تنفقه الدولة خلال مدة معينة لتحقيق منفعة عامة"

(Abel & Others ،٢٠٠٨:٥٧٣).

مما تقدم يمكننا القول بان النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة اساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة عن غيرها من انواع النفقات، وسيتم استعراض هذه العناصر لاستيضاح مفهوم النفقة العامة.

٢. عناصر الانفاق العام:

تتمثل عناصر الانفاق العام بالآتي:

أ ـــــــــــــــــــ الصفة النقدية للنفقة العامة :

يتطلب قيام الدولة بنشاطها المالي الذي يستهدف اشباع الحاجات العامة، ان توفر مبالغ من النقود لتسيير المرافق العامة والقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها الدولة، فضلاً عن منح المساعدات والاعانات .....الخ. وان استخدام النقود في النفقة العامة امر طبيعي طالما كانت المعاملات والمبادلات الاقتصادية كلها تتم في الوقت الراهن في ظل اقتصاد نقدي، ولذلك فالنقود هي وسيلة الدولة في الانفاق وعليه لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تتبعها الدولة للقيام بوظائفها اليومية من قبيل النفقات العامة (حشيش،٢٠٠٦:٦٣).

ب ـــــــــــ صدور النفقة عن هيئة عامة:

لكي نكون بصدد نفقة عامة، ينبغي ان تصدر هذه النفقة من هيئة عامة، كالمؤسسات العامة (الداخلة في الاقتصاد الوطني) التابعة للدولة. وعلى هذا الاساس لا تعتبر نفقة عامة المبالغ التي ينفقها الافراد

العاديين ولو كانت تهدف الى تحقيق النفع العام.

جـ ـــــــــــــ تحقيق المنفعة العامة:

لا يكفي ان يتحقق الركنان السابقان حتى نكون امام نفقة عامة، بل ينبغي ان يؤدي الانفاق العام الى تحقيق منفعة عامة، اي انه من الضروري ان تستخدم النفقة العامة من اجل اشباع حاجة عامة. ويجد الاشتراط المتقدم تبريره في انه لما كان الافراد يتساوون جميعاً في تحمل الاعباء العامة (كالضرائب) فانهم يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة (الخطيب،٢٠٠٧:٥٨).

٣. سبل تمويل الانفاق العام (الايرادات العامة) :

تعني الايرادات العامة (Public Revenues) مجموع الاموال التي تحصل عليها الدولة لتمويل النفقات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ (العبيدي،٢٠١١:١٠٨)، وان الحصول على الايرادات العامة قد يكون لهدف مالي او اقتصادي او اجتماعي او مجموعة هذه الاهداف معاً.

ولتمويل النفقات العامة ينبغي ان تعتمد الدولة على عدة مصادر لهذا التمويل وليس على مصدر واحد لان الاعتماد على مصدر واحد لتمويل النفقات، قد ينطوي على مخاطر كبيرة تهدد الكيان الاقتصادي للدولة لذا استوجب الامر أن تعتمد الدولة على عدة مصادر.

وعلى سبيل الايجاز يمكن تصنيف الايرادات العامة الى :

١. **ايرادات عادية وغير عادية: فالايرادات العادية** هي تلك الايرادات التي تتكرر دورياً في موازنة الدولة وتشمل بصفة خاصة ايرادات الدومين (املاك الدولة)، وحصيلة الرسوم، وحصيلة الضرائب.

غير ان ذلك لا يعني ان هذه الانواع الثلاثة هي الايرادات العادية الوحيدة في الموازنة العامة، اذ تحتوي الموازنة على ايرادات عادية اخرى تتكرر سنوياً مثل الغرامات القضائية والجزاءات الادارية وايرادات اشغال المسجونين (مراد،١٩٦٣:١٢٠).

اما بالنسبة **للايرادات غير العادية** فيقصد بها تلك الايرادات التي لاتتكرر بطبيعتها بطريقة منتظمة في موازنة الدولة. وتلجأ اليها الدولة في بعض الحالات لتمويل انفاقها عندما يكون هناك نقص في الحالة الاولى، ومن هذه الايرادات القروض العامة والاصدار بالعجز. وقد تتضمن موازنة الدولة ايرادات غير عادية اخرى كثمن بيع بعض املاك الدولة الخاصة، او قيمة بعض الاموال المصادرة وغير ذلك من ايرادات عامة.

٢. **ايرادات سيادية وايرادات اقتصادية:** وتمثل **الايرادات السيادية** الضرائب والرسوم والاصدار النقدي، باعتبار ان من حق السلطات العامة فرضها، والقسم الاخر يسمى **الايرادات**

الاقتصادية اذ أن السلطات العامة تحصل عليها نتيجة قيام مؤسساتها المختلفة بنشاطات معينة(الحديثي،٢٠١١:١٥).

ثانياً: ماهية الانفاق العام الاستثماري:

تعددت اوجه الانفاق العام، نتيجة تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة، وتبعاً لذلك فقد تزايدت انواع النفقات العامة بتزايد مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويقسم الانفاق العام الى ثلاثة انواع هي: الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي والانفاق التحويلي.

ويعتبر الانفاق الاستثماري اهم انواع الانفاق العام وذلك لان زيادته مقارنة بالانفاق الاستهلاكي والتحويلي قد تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات اكبر(*).

ويساهم الانفاق الاستثماري بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالهدف من خطط هذه التنمية هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية حتى يرتفع المستوى المعاشي لعموم السكان غير أن زيادة متتالية وسريعة في الدخل القومي لا يمكن ان تتحقق الا بزيادة الناتج الكلي، وهذا لا يحدث الا من خلال زيادة الانفاق الاستثماري.

اذ أن هذا النوع من النفقات يتمثل بنفقات الحكومة التي تسعى من خلالها الى الحصول على وسائل الانتاج اللازمة لزيادة كمية الانتاج القومي، ودعم البنيان الاقتصادي، وتسارع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي.

كما ان اهمية هذه النفقات تظهر في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية، اذ أنها تمثل الدفعة القوية اللازمة للنشاط الاقتصادي وتحفيزه على اقامة المشاريع التنموية، والتي قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بها وانما تقوم بها الدولة من خلال النفقات العامة الاستثمارية(جميل، ٢٠٠٦:٧).

ويمكن تقسيم الانفاق الاستثماري الى نوعين هما:

أ ـــــــــــــــ يتمثل باقامة المشاريع الصناعية والزراعية.....الخ، اي قيام الدولة بعملية الانتاج، الامر الذي يؤدي الى زيادة مستوى التشغيل وانخفاض البطالة، وزيادة الانتاج القومي، وربما ارتفاع الصادرات ليزداد بذلك الدخل القومي للبلد.

ب ـــــــــــــــ النفقات التي تخصص لا قامة البنى الارتكازية من طرق وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء والماء وما الى ذلك، ويترتب على هذه النفقات زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، اذ تحقق هذه النفقات مايسمى بالوفورات الخارجية التي تجعل الكثير من

الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصادياً من خلال تخفيض تكاليف الانتاج في المشروعات الصناعية وغيرها مما يزيد من ربحيتها. فالإنتاج الصناعي مثلاً لا يقوم دون توفر محطات توليد الكهرباء، وطرق مواصلات سهلة وسريعة لتوصيل مدخلاتها و انتاجها الى مراكز البيع في الوقت المناسب.

وبإمكاننا ادراج المخطط الآتي الذي يوضح انواع الانفاق الاستثماري واثره في الاقتصاد.

[*]سيتم في هذه الدراسة التركيز على الانفاق العام الاستثماري ودوره في معالجة مشكلة البطالة.

مخطط(١)

انواع الانفاق العام الاستثماري واثره في النشاط الاقتصادي

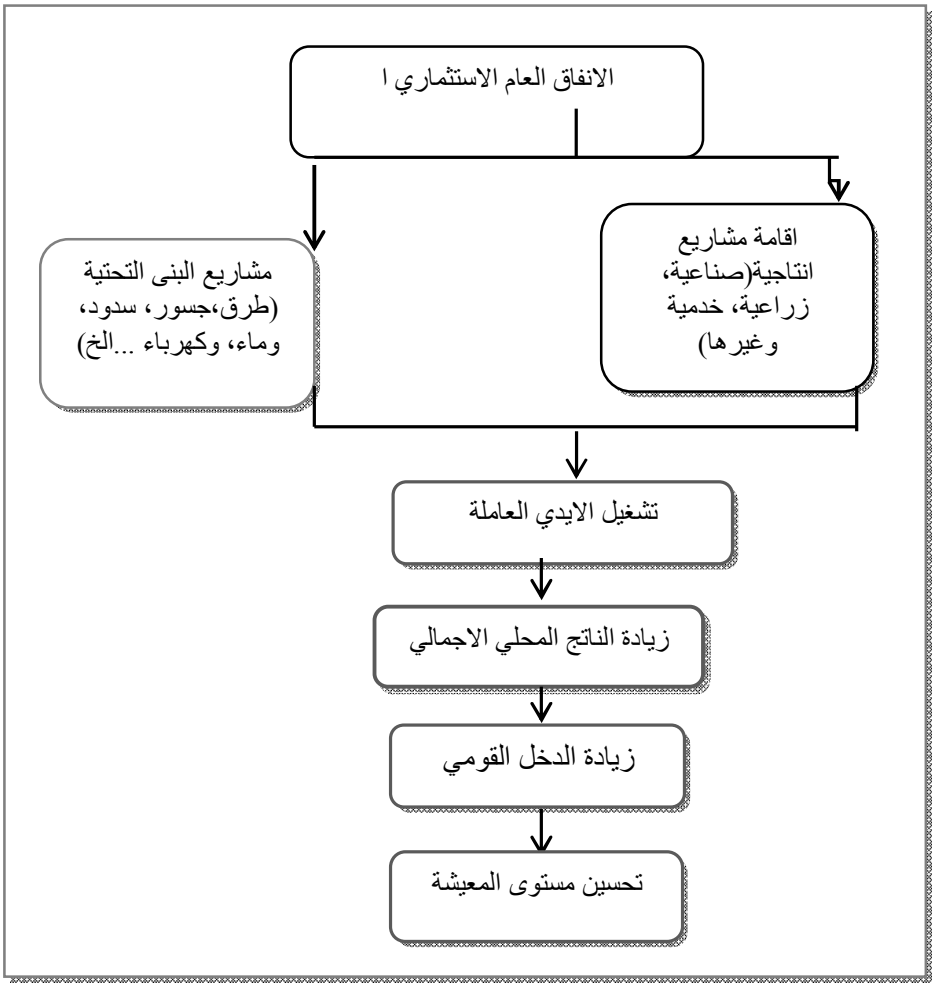

المصدر: المخطط من عمل الباحثة.

الاطار المفاهيمي للبطالة

لقد اصبحت مشكلة البطالة، تمس استقرار المجتمعات وتماسكها لاسيما في البلدان النامية نظراً لآثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فكلما ازداد معدل البطالة في المجتمع ازدادت خسارة الاقتصاد بشكل او بآخر.

ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المحور استعراض نقطتين اساسيتين الاولى مفهوم البطالة واسباب ظهورها، والثانية انواع البطالة وآثارها.

اولاً: مفهوم البطالة واسباب ظهورها:

١. مفهوم البطالة:

يحتل موضوع البطالة حيزاً كبيراً من التفكير عند الكثير من الاقتصاديين، والسبب في ذلك يعود الى اهمية البطالة كونها مؤشراً لضعف اداء الاقتصاد الوطني وقصور الجهاز الانتاجي.

ويمكن تعريف البطالة بأنها" ذلك العدد من الافراد القادرين على العمل والباحثين عنه ولكن لا يجدوه" (Abel & Others،٢٠٠٨:٥).

وهناك من يرى ان البطالة تعبر عن " التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل " (الوادي،العساف،٢٠٠٩:١٨٩).

ويطلق مصطلح البطالة على الشخص الذي تتوفر فيه الشروط الآتية:

أ . ان يكون العامل قادراً على العمل، اي ان لا يكون مريضاً او عاجزاً عن العمل ذهنياً وبدنياً.

ب . ان يكون العامل راغباً في العمل.

جـ . ان يكون العامل مستمراً بالبحث عن العمل.

٢. اسباب ظهور البطالة:

هنالك الكثير من العوامل التي تسبب البطالة او تزيد من حدتها، ولعل ابرزها: (www.cosit.gov.iq\pdf\2012)

١. الازمات الاقتصادية التي قد يشهدها الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي الى توقف المشاريع والمصانع والوحدات الانتاجية والخدمية عن العمل وبالتالي تسريح العاملين.

٢. الزيادة السكانية التي تسفر وباستمرار الى دخول اعداد جديدة من العاملين الى سوق العمل، وبالتالي نشوء ظاهرة البطالة اذا لم يتم توفير فرص عمل جديدة للعاملين الجدد.

٣. نقص برامج التأهيل والتدريب، وهذا يعني عدم القدرة على ايجاد اطر مؤهلة ومدربة وفق احتياجات قطاعات العمل.

٤. نقص المعلومات عن سوق العمل بحيث ان العاملين الباحثين عن فرص عمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب، وبالمقابل فأن ارباب العمل يجهلون او لا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث عددها ومؤهلاتها واماكن تواجدها وما الى ذلك.

٥. الاضطرابات السياسية والصراعات الدولية التي تعرقل النمو الاقتصادي، وتؤدي الى تدمير المنشآت وتوقف النشاط الاقتصادي، وبالتالي حصول البطالة.

ثانياً: انواع البطالة وآثارها:

سيتم مناقشة انواع البطالة وآثارها وفقاً للآتي:

١. انواع البطالة:

تظهر البطالة بأشكال متعددة منها:

أ . البطالة الاحتكاكية(Frictional Unemployment):

ويظهر هذا النوع من البطالة حين ينتقل العامل من وظيفة الى اخرى، او الانتقال من منطقة الى اخرى، وقد تحدث البطالة بشكل مؤقت حين ينتقل العمال من والى سوق العمل، كالذي يحصل مثلاً عند دخول الطلاب الى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس او الجامعات او خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة، فحينما يدخل العمال الجدد الى سوق العمل يمرون بمراحل بطالة مؤقتة قبل ايجاد العمل المناسب(McConnell & Bure ،٢٠٠٨:١٣٠).

ب . البطالة الدورية(Cyclical Unemployment):

من المعلوم ان النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، مصطلح الدورة الاقتصادية(Business Cycle)(زكي، ١٩٩٨: ٢٣).

وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول: المرحلة الاولى هي مرحلة الرواج او التوسع، يتجه فيها حجم الانتاج والدخل والتوظيف نحو التزايد، الى ان يبلغ التوسع منتهاه بالوصول الى نقطة الذروة او قمة الرواج، وعندها تبدأ الأزمة بالحدوث وهي نقطة التحول. اذ يتجه حجم النشاط الاقتصادي الى مرحلة الانكماش، الى ان يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول الى نقطة قاع الانكماش، وبعدها يبدأ من جديد الانتعاش، وهي نقطة تحول، يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة اخرى ... وهكذا. وعليه فأن من المتوقع ان يزيد الطلب على عنصر العمل في اوقات الصعود(الرواج)، وان يقل الطلب في مدد الهبوط والانكماش.

جـ . البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغييرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود لظهور هذا النوع من البطالة، اذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي، يتطلب من تلك القوى الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل يمكنَها من ان تجد فرص عمل في القطاع الصناعي الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي.

كما يمكن ان يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من اساليب انتاجية معينة الى اساليب انتاجية اكثر تطوراً، ذلك الانتقال الذي لابد ان يرافقه ظهور هذا النوع من البطالة(شاكر،٢٠٠٩:٨).

كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية الى صناعات مدنية، وما يرافق ذلك ايضاً من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة انتقال العاملين في الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة المدنية(العيسى، قطف،٢٠٠٦:٢٤٨).

د . البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

وهي البطالة الناتجة عن التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها اجوراً، بالرغم من ان مساهمتهم في العملية الانتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحاً من خلال قيام بعض المؤسسات الحكومية على تشغيل عدد من العاملين اكثر من حاجتها الفعلية. وان هذه العمالة الزائدة او الفائضة لا تنتج شيئاً تقريباً بحيث اذا ما سحبت من اماكن عملها فأن حجم الانتاج لن ينخفض(زكي، ١٩٩٨:٢٩).

وعليه فأن هذه العمالة تبدو من الناحية الظاهرية في حالة عمل، اي انها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها اجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف للإنتاج شيئاً.

وتحدث هذه البطالة حينما تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية الى اعتماد اسلوب التشغيل لمعالجة مشكلة البطالة، لكنها قد تتواجه بظهور نوع آخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.

ه . البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وتعرف ايضاً بالبطالة المؤقتة والتي تظهر نتيجة موسمية بعض الانشطة الاقتصادية كالزراعة وصناعة اجهزة التبريد و التدفئة، فقد يزدهر عمل هذه الانشطة في بعض المواسم وينخفض في مواسم اخرى. وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الانشطة،

وهذا يعني انه قد تواجه القوى العاملة في هذه الانشطة زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر. ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الانشطة الى تعلم بعض المهن والوظائف الاخرى، اضافة الى وظيفتهم الاساسية لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الانتاجي للسلعة التي يعملون فيها اساساً(الوادي، العساف،٢٠٠٩:١٩١).

ز . البطالة التكنولوجية (Techonological Unemployment):

وتسمى كذلك بالبطالة الفنية، ويسببها ادخال التكنولوجيا الجديدة لتحل محل العمل اليدوي، مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال وتركهم للعمل بصورة قسرية (شهرة، ٢٠٠٩:٢٣٨).

٢. آثار البطالة:

تهتم الحكومات بمعالجة البطالة وتتحمل اعباء العاطلين عن العمل، وقد تخصص لهم مساعدات

لإعالتهم واعالة عوائلهم، والدافع وراء ذلك هو تجنب الآثار السلبية للبطالة واهمها:

١. الآثار الاقتصادية :

ان البطالة تعني ترك بعض الامكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال ودون استثمار، ويعد ذلك اهدار لأهم واثمن المصادر المتاحة للاقتصاد، اذ يترتب على هذا الهدر انخفاض في الانتاج القومي، وبالتالي التأثير السلبي على حركة التصدير والاستيراد، وما يسببه ذلك من اختلال للميزان التجاري، فحينما يقل الانتاج يقل التصدير، ويتدنى الدخل، وينخفض مستوى المعيشة، وتنكمش القوى الشرائية، ويقل الاستيراد وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري باختلال.

٢. الآثار الاجتماعية:

تولد البطالة الى جانب الآثار الاقتصادية آثاراً اجتماعية تتمثل بالآتي:

أ . ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل. حيث اثبتت الدراسات الاحصائية ان للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، وكما هو معروف ان الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع اما بسبب معالجتها او نتائجا. فعلاجها يتطلب رصد او تخصيص موارد اقتصادية اكبر للانفاق على الاجهزة الامنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر بالأرواح و الاموال.

ب . ارتفاع في حالات الامراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي الى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع او تشرد الاطفال ..... الخ.

جـــ . هجرة العقول خارج البلد وعدم الاستفادة منها مع ما صرفته عليها الدولة من موارد كبيرة.

المحور الثالث

الانفاق العام الاستثماري ودوره في حل ازمة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ــــ ٢٠٠٨)

اولاً: واقع الانفاق الاستثماري في العراق:

على الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق الا ان قطاعاته الاقتصادية لازالت تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار سوء الوضع الامني وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية، وادى ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع معدلات الاستيراد فضلاً عن هيمنة قطاع النفط على مجمل الانشطة المكونة للناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام ولاسيما الانفاق الامني والدفاعي.

وعليه فقد توجهت معظم التخصيصات المالية لصالح الانشطة الاستهلاكية، والانشطة الدفاعية والامنية، وترتب على هذا التوجيه زيادة مستمرة في الانفاق الاستهلاكي على حساب الاستثمار في المجالات الانتاجية وفي مجالات التنمية الانسانية (www.alsabaah.com).

واستناداً الى النظرية الاقتصادية فان زيادة عمليات الاستثمار في الاقتصاد تؤدي الى تحقيق زيادات في النمو الاقتصادي، وهذا مؤشر على درجة الترابط بين معدلات النمو والانفاق الاستثماري من خلال علاقة الاخير مع الناتج المحلي الاجمالي.

ومن خلال الجدول (١) يمكن توضيح نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨).

جدول (١)

نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي

بالاسعار الجارية في العراق للمدة(٢٠٠٣ــــ ٢٠٠٨) (مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الانفاق الاستثماري / الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٣	١٢٧٠٣٦٦.١	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	٤.٢٩
٢٠٠٤	٢٤٨٧٧١٨.٠	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٤.٦٧
٢٠٠٥	٩٧٤٣٤٧٧.٠	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	١٣.٢٥
٢٠٠٦	١٦٠١٣٣٩٥.٠	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	١٦.٧٥
٢٠٠٧	٣٣٥٧٣٩٣٦.٠	١٠٧٨٢٨٤٦٢.٨	٣١.١٣
٢٠٠٨	٤٦٢٧١٠٦٥.١	١٥٥٦٣٦٧٨٣.٣	٢٩.٧٣

المصدر:

١. **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية(٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨).**

٢. **وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، قسم الاشراف والتنفيذ، الحسابات الختامية (٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨).**

يتبين من خلال الجدول(١) تزايد الانفاق الاستثماري في العراق طوال مدة الدراسة اذ بلغت قيمة هذا الانفاق (١٢٧٠٣٦٦.١)مليون دينار عام ٢٠٠٣واستمر بالارتفاع ليصل الى (٤٦٢٧١٠٦٥.١)مليون دينار عام ٢٠٠٨. اما الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد ايضاً زيادة ملحوظة بدأت عام ٢٠٠٣ بقيمة قدرها (٢٩٥٨٥٧٨٨.٦)مليون دينار واستمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ (١٥٥٦٣٦٧٨٣.٣)مليون دينار. وقد يعزى سبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه السنوات الى زيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي،٢٠٠٧).

وفيما يتعلق بنسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي، فيلاحظ من الجدول (١) تزايد هذه
النسبة ابتداءاً من عام ٢٠٠٣حيث بلغت قيمتها (٤.٢٩%) حتى عام ٢٠٠٧ اذ بلغت (٣١.١٣%) وانخفضت
بعد ذلك عام ٢٠٠٨ لتصل الى (٢٩.٧٣%).

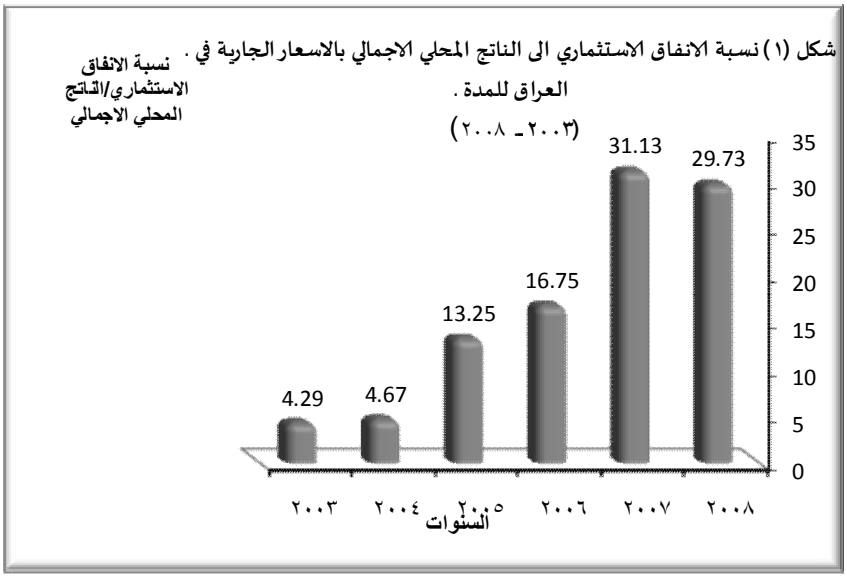

المصدر:الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(١).

اما فيما يخص نسبة التنفيذ من التخصيصات المالية التشغيلية والاستثمارية في العراق فيمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول (٢)

التخصيصات المالية ونسب تنفيذها

(مليون دينار)

السنة	النفقات التشغيلية			النفقات الاستثمارية		
	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ المالي	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ المالي
٢٠٠٦	٣٩٤٨٦.٦٥	٣٢١٢١٤٧٧	%٨١	١١٤٧٧.٩٦	٦٥٢.٤٢٥	%٥٧
٢٠٠٧	٣٨٤٣٥٥٧٣	٣٥٢.٨٧٠.٣	%٩٢	١٥٢٣٦٢٦٥	٨٤١٢٤٦٦	%٥٥
٢٠٠٨	٦١.٩٩٨٢٩	٥٦٩٨٤٣٢٦	%٩٣	٣.٥٨٤١١١	٢٣٣٢١٧٥١	%٧٦

المصدر: وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، دراسة حول وضع الموازنة العامة للاعوام (٢٠٠٦ــــ ٢٠١٠)، ٢٠١٠، ص١١.

يلاحظ من الجدول (٢) ان مقدار التخصيصات الاستثمارية اقل من مثيلتها التشغيلية وان نسب تنفيذها كانت منخفضة بصورة ملحوظة وهذا الامر لا يساهم في تحقيق مستويات عالية من التشغيل الكامل، اذ ان احد مؤشرات معالجة مشكلة البطالة تتوقف على مقدار ماتم تحقيقه من الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يتوقف على الانفاق الاستثماري.

ثانياً: حال البطالة في العراق:

يعاني الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن من انتشار وسيادة ظاهرة البطالة في عناصر الانتاج عموماً ومنها عنصر العمل، اذ تسود فيه البطالة بمختلف اشكالها وصورها.

ويشير الجدول الآتي الى معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للمدة (٢٠٠٣ــــــ ٢٠٠٨):

جدول (٣)

السنة	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٢٠٠٣	٣١.٠	٢٢.٣	٣٠.٠	٢٨.٩	٦.٧	٢٥.٤	٣٠.٢	١٦.٠	٢٨.١
٢٠٠٤	٢٨.٣	٢٢.٤	٢٧.٧	٣١.٢	٣.١	٢٥.٧	٢٩.٤	١٥.٠	٢٦.٨
٢٠٠٥	١٨.٦٠	٢٢.٦٨	١٩.٢٧	٢٠.١٨	٢.٥٥	١٦.٠٩	١٩.٢٢	١٤.١٥	١٧.٩٧
٢٠٠٦	١٩.٧٤	٣٧.٣٥	٢٢.٩١	١٥.٠٤	٨.٠٤	١٣.١٧	١٦.١٦	٢٢.٦٥	١٧.٥٠
٢٠٠٧	١١.٤	١٤.٧	١١.٩	١٢.٣	٥.٠	١١.٠	١١.٧	١١.٧	١١.٧
٢٠٠٨	١٣.٩	٢٥.٠٢	١٥.١٩	١٤.٨٩	٨.٢٦	١٣.٣٤	١٤.٣٣	١٩.٦٤	١٥.٣٤

معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للمدة (٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨) %

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨).

يتبين من خلال الجدول(٣) تذبذب معدلات البطالة بين الحضر والريف خلال المدة(٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨)، ففي سنة ٢٠٠٣ يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في المناطق الحضرية لدى فئة الذكور (٣١.٠%) مقابل(٢٨.٩%) في المناطق الريفية.

اما معدل البطالة بين الاناث فقد انخفض في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية اذ بلغ (٦.٧%)في المناطق الريفية مقابل (٢٢.٣%) في المناطق الحضرية، والسبب في ذلك هو سهولة العمل المتيسر في الريف حيث ان ابناء الريف بالإمكان اشراكهم بالأعمال المتاحة حتى ولو بصورة العمالة الناقصة.

اما معدل البطالة لسنة ٢٠٠٤ فقد شهد انخفاضاً بسيطاً فيما يخص فئة الذكور اذ بلغت (٢٨.٣%) في المناطق الحضرية، في حين ارتفع هذا المعدل لنفس الفئة الى (٣١.٢%) في المناطق الريفية.

في حين شهد معدل البطالة لفئة الاناث ارتفاعاً بسيطاً بلغ (٢٢.٤%)في المناطق الحضرية، وقابله انخفاض في هذا المعدل لنفس الفئة بمقدار(٣.١%) في المناطق الريفية.

كما اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٥ ان معدل البطالة قد شهد انخفاضاً ملحوضاً لدى فئة الذكور فقد بلغ(١٨.٦٠%) في المناطق الحضرية مقابل (٢٠.١٨%) في المناطق الريفية.

اما فيما يخص معدل البطالة لفئة الاناث فقد شهد ارتفاعاً بسيطاً بلغ (٢٢.٦٨%) في المناطق الحضرية مقابل انخفاضاً ملحوضاً مقداره(٢.٥٥%) في المناطق الريفية.

وقد شهدت سنة ٢٠٠٦ ارتفاعاً بسيطاً في معدلات البطالة لفئة الذكور بلغت (١٩.٧٤%) في المناطق الحضرية مقابل انخفاضاً ملحوظاً مقداره(١٥.٠٤%) في المناطق الريفية. اما معدلات البطالة لفئة الاناث في المناطق الحضرية فقد استمرت بالارتفاع لتصل الى (٣٧.٣٥%) مقابل (٨.٠٤%) في المناطق الريفية.

وحقق معدل البطالة سنة ٢٠٠٧ انخفاضاً ملحوظاً شمل فئتي الذكور والاناث في المناطق الحضرية والريفية، اذ بلغ معدل بطالة الذكور في المناطق الحضرية (١١.٤%) مقابل (١٢.٣%) في المناطق الريفية، اما معدل البطالة لفئة الاناث فمقداره(١٤.٧%) في المناطق الحضرية، (٥.٠%) في المناطق الريفية.

والشكل (٢) يوضح معدلات البطالة حسب البيئة للمدة(٢٠٠٣ــــــــ ٢٠٠٨):

شكل (٢) معدلات البطالة في العراق حسب البيئة للمدة(٢٠٠٣ــــ ٢٠٠٨)

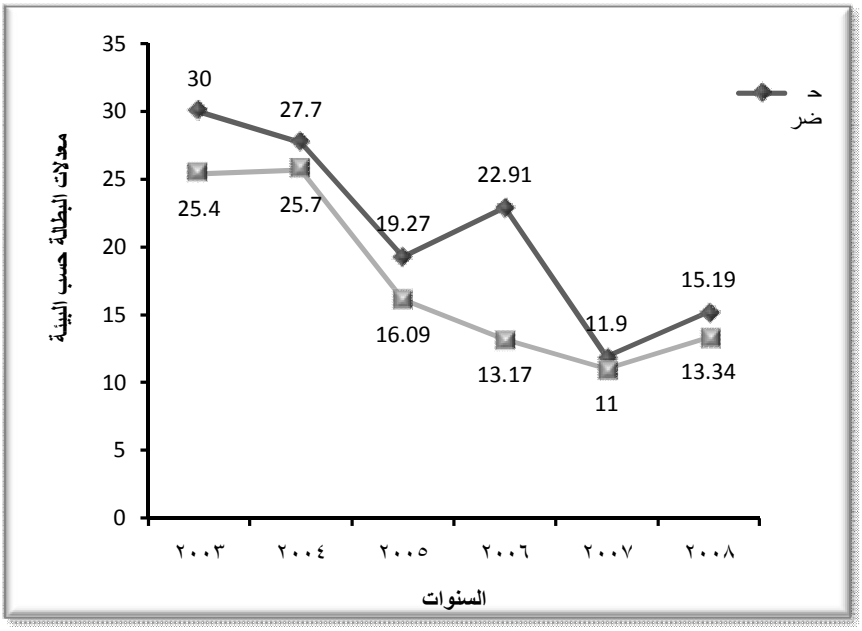

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

جدول (٤) معدل البطالة حسب الحالة العلمية والجنس لسنة ٢٠٠٨ %

الحالة العلمية	بدون شهادة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه فاعلى	اخرى
ذكر	١٧.٠	١٤.٧	١٢.٠	١٢.٣	١٢.٥	١٣.١	٣.٠	٨.١	١.٩	٢٥.٠
انثى	١٤.٦	١٧.٣	٣٤.١	٣٠.١	١٨.٥	٢٣.٥	١١.٤	٩.٢	٦.٢	٩.٧
المجموع	١٦.٤	١٥.٠	١٤.٢	١٥.٢	١٤.٦	١٦.١	٥.٣	٨.٤	٢.٧	٢١.٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي "مسح التشغيل والبطالة" لسنة ٢٠٠٨.

يلاحظ من الجدول (٤) ان نسبة مهمة من العاطلين عن العمل هم من الخريجين ومن مستويات مختلفة (متوسطة، واعدادية، ودبلوم، وبكالوريوس، ودراسات عليا) وهذا مايضيف الى المخاطر الاعتيادية للبطالة خطورة مركبة متمثلة باحتمالية اتجاه هؤلاء العاطلين نحو الانحراف كنوع من الانتقام من النظام الاجتماعي الذي لم يهيئ لهم فرص العمل المناسبة، على الرغم من ان المجتمع قد وفر لهم فرصة التعليم والتدريب والتأهيل المجاني، وهذه خسارة مزدوجة للمجتمع والافراد معاً متمثلة بتكاليف تعليمهم وتدريبهم من ناحية وتكاليف ضياع فرصة الانتفاع من خدماتهم فضلاً عن التكاليف المترتبة عن جنوحهم وانحرافهم(حسين، ٢٠١٢: ٨٩).

شكل (٣) معدل البطالة حسب الحالة العلمية والجنس لسنة ٢٠٠٨

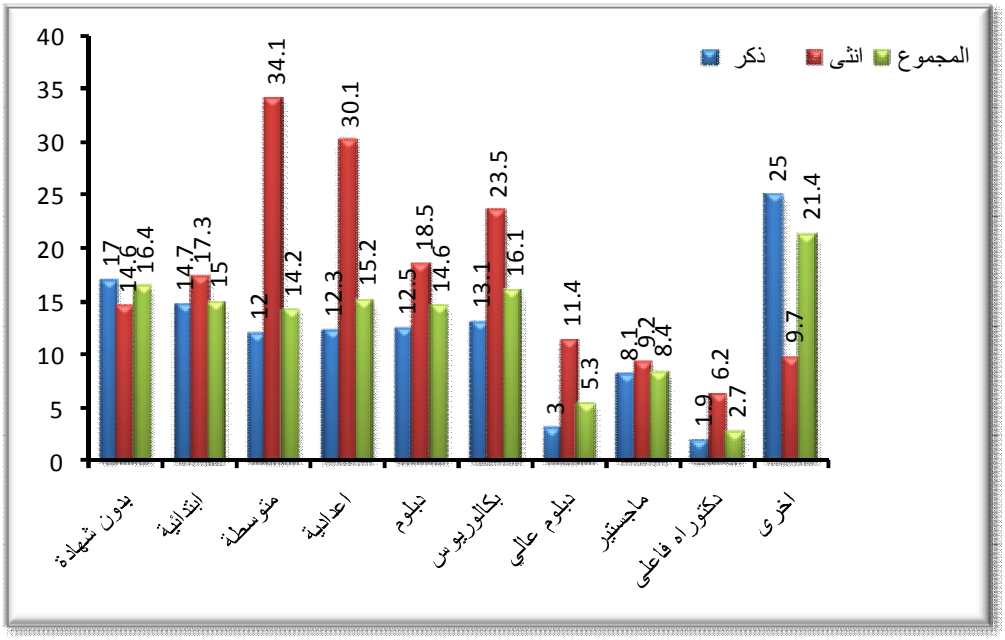

المصدر:الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(٤).

ثالثاً: اسباب البطالة في الاقتصاد العراقي:

بعد استعراض واقع البطالة في العراق، لابد من الاشارة الى ان لهذه البطالة اياً كان نوعها مجموعة من الاسباب لعل اهمها:

١. الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً والذي انهك الاقتصاد العراقي وفاقم من ازمة البطالة.
٢. غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل، فالاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة ركود ومع ذلك تستمر الجامعات العراقية برفد جيش العاطلين بأعداد اضافية جديدة كل عام.
٣. تدمير بعض المشاريع والمصانع بفعل الحروب التي شهدها العراق(١٩٨٠، و١٩٩٠، و٢٠٠٣) وتسريح بعض العاملين فيها.
٤. هجرة الكفاءات والعقول العلمية العراقية وهروب راس المال الوطني خارج العراق، وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية(الراوي، ٢٠٠٩: ٢٨).
٥. يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على استخراج وتصدير سلعة طبيعية استراتيجية واحدة وهي (النفط). وأن معظم الموارد النفطية تم توجيهها لتغطية

المصروفات الاستهلاكية والامنية والدفاعية على حساب الاستثمار في المجالات الانتاجية والتنمية الانسانية مما أدى الى ظهور البطالة المزمنة.

رابعاً: الاجراءات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق:

نظراً لخطورة ظاهرة البطالة وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد، فان معالجة هذه الظاهرة يتطلب اجراء مجموعة من التغيرات في هيكلية الاقتصاد الوطني من اجل ان تفوق الزيادة في وتائر النمو على الزيادة في معدل نمو السكان، وكذلك لإعطاء فرصة للأنشطة الاقتصادية المختلفة من اجل استيعاب فيض القوة العاملة وتشغيلها بكامل طاقاتها.

وعليه فان ابرز التدابير الرامية لمعالجة مشكلة البطالة تتلخص في الآتي:

١. التسريع في اعادة اعمار البنى التحتية التي دمرتها الحرب كتأهيل شبكة الكهرباء ومشاريع المياه والري والصرف الصحي واعادة اعمار قطاع النقل والمواصلات، والذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تساهم في سحب او تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة الشباب.
٢. العمل على تأهيل المصانع الحكومية المتوقفة عن العمل، وذلك وفق برنامج تضعه وتنفذه الحكومة ويتضمن الآتي:

أ ـــــــــــ زيادة التخصيصات المالية لقطاع الصناعة لتغطية كافة مستلزمات الانتاج الضرورية من (مواد اولية، والآت ومكائن انتاجية.....الخ).

ب ـــــــــــــــ الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين في المنشآت الصناعية بما يؤمن خدمة العملية الانتاجية وتطوير مستوى جودة المنشآت (الشاوي، محمد، ٨:٢٠١١).

جـ ـــــــــــ تنمية وتطوير مراكز البحث والتكنولوجيا الصناعية ومراكز التميز وتنفيذ النماذج الريادية للاستفادة من براءات الاختراع واجراء التجارب التطبيقية للبحوث وبالتنسيق مع وزارة العلوم والتكنولوجيا وتنمية القدرات في هذا المجال(www.iier.org\uploadedfiles.pdf).

د ـــــــــــ توسيع دور القطاع الخاص في المجال الصناعي لاسيما الصناعات التي تكون مدخلاتها الاساسية راس المال البشري كالصناعات النسيجية والغذائية وغيرها.

٣. دعم وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ ـــــــــــ تقديم قروض قصيرة الاجل بفائدة منخفضة او رمزية.

ب ـــــــــــ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

جـ ـــــــــــ الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات واضافات البناء.

د ـــــــــــ تخفيض او اعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي.

ه ـــــــــــ تخفيض الضرائب الكمركية على كل التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار. وقد تصل الى حد اعفاء المكائن والمعدات ومستلزمات الانتاج من الضرائب اذا ما استخدمت في الصناعة بنوعيها الصغيرة والمتوسطة.

٤. انشاء مراكز ومعاهد للتدريب ودعم العمل الحر، وتهدف هذه المراكز الى مساعدة العاطلين عن العمل الراغبين في انشاء اعمال خاصة بهم، ويتم ذلك بتقديم خدمات في العديد من المجالات ومساعدتهم على تكوين مشاريعهم من خلال القيام بالدراسات الاقتصادية او بتقديم الاستشارة لهم (شهرة،٢٠٠٩:٢٩٦).

٥. ايجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والاجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية (كثيفة العمالة) وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة(www.alitthad.com\paper.php).

٦. الاهتمام بتطوير الريف والزراعة العراقية وذلك باستصلاح الاراضي وصيانة شبكات الري والطرق الزراعية، الامر الذي يؤدي الى تشغيل العمالة المحلية في هذه المناطق(وهي عمالة غير ماهرة والتي تحتاجها مثل هذه المشاريع)، وبالتالي تساهم هذه المشروعات في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى

٧. اعادة الحياة الى مكاتب العمل والتشغيل وايجاد بنك للمعلومات لصالح الراغبين في الحصول على فرص عمل.

٨. اتخاذ اجراءات جدية وشاملة في القطاع السياحي بشقيه الديني والآثاري، والتي من شأنها ان تؤدي الى خلق فرص عمل كثيرة ومستمرة على مدار السنة، وهذه الفرص تعمل على امتصاص نسبة لايستهان بها من البطالة الحاصلة في سوق العمل، فضلاً عن العوائد النقدية التي سيجنيها العراق جراء الاموال التي سينفقها السواح اثناء ايوائهم وتنقلهم وطلبهم على المنتجات العراقية (حسين،٢٠١٢:٩٧).

وعليه فان حزمة الاجراءات هذه اذا ما تم انتخاب المناسب منها قد تضمن تشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل، ومن ثم تحسين المستوى المعاشي لهم،

وبالتالي التخفيف من حدة البطالة وآثارها السلبية من جهة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من جهة اخرى.

الاستنتاجات:

١. اهمية الدور الذي يمارسه الانفاق الاستثماري الحكومي باعتباره اداة فعالة من ادوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق اهدافها المختلفة .
٢. تشكل قضية البطالة احدى المشكلات الاساسية التي تواجه دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والسياسية.
٣. تحدث البطالة لاسباب عديدة منها الازمات الاقتصادية التي قد يشهدها الاقتصاد الوطني، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والصراعات الدولية التي تسفر عن تدمير المنشآت وتعطل النشاط الاقتصادي ومن ثم تسريح العاملين وتحولهم الى عاطلين .
٤. يشهد الاقتصاد العراقي زيادة في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، وهذا الامر لا يؤدي الى تحقيق الاستخدام الفعال للموارد البشرية مما ينعكس بصورة سلبية على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم تراجع في عملية التنمية الاقتصادية وقلة الطلب على العمل.
٥. يعاني العراق من تفشي ظاهرة البطالة وبنسب عالية وبالأخص بين فئة الشباب، وهذا يؤدي الى مخاطر اقتصادية واجتماعية، فالمخاطر الاقتصادية تتمثل بالتكلفة التي تتحملها الدولة نتيجة لقيامها بتعليم وتدريب هؤلاء الشباب وعدم الانتفاع من خدماتهم فيما بعد، اما المخاطر الاجتماعية فتتمثل بتفشي العنف العائلي وازدياد حالات الانتحار والطلاق وارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل.
٦. تشير نتائج المسح الى ان معدل البطالة بين الاناث في المناطق الريفية يتميز بانخفاضه الكبير مقارنة بمعدل البطالة بين الاناث في المناطق الحضرية، حيث بلغت اعلى نسبة (٣٧.٣٥%) في المناطق الحضرية، (٨.٢٦)% في المناطق الريفية، اما اقل نسبة فقد بلغت (١٤.٧%) في المناطق الحضرية،(٣.١%) في المناطق الريفية.
٧. اما معدلات البطالة بين فئة الذكور فقد تقاربت هذه المعدلات في المناطق الريفية والحضرية، اذ بلغت اعلى نسبة (٣١.٠%) في المناطق الحضرية مقابل (٣١.٢%) في المناطق الريفية، وكانت اقل نسبة (١١.٤%) في المناطق الحضرية، (١٢.٣%) في المناطق الريفية.

٨. ان عملية توزيع العاطلين حسب الحالة العلمية والجنس لسنة ٢٠٠٨ اظهرت ان اعلى نسبة عاطلين كانت عند حملة الشهادة المتوسطة من الاناث حيث بلغت (٣٤.١%) من مجموع العاطلين في هذه السنة، واقل نسبة عاطلين كانت لدى حملة شهادة الدكتوراه من الذكور حيث بلغت (١.٩%).

التوصيات:

١. توفير الامن والاستقرار من قبل الجهات المعنية بذلك.
٢. لابد ان تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على اساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة اكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي الى تشغيل العاطلين عن العمل ومن ثم زيادة الانتاج القومي لأجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.
٣. التنسيق بين حاجات السوق الحالية والمستقبلية من القوى العاملة بأنواعها وذلك بتوفير قاعدة بيانات دقيقة تكشف عن الاحتياجات في كافة القطاعات وبيانات عن مخرجات نظام التعليم لخلق موائمة بين الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة والمخرجات التعليمية.

المصادر:

١. الراوي، احمد عمر احمد، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩.

رشيد، ثائر محمود، سبل معالجة البطالة في العراق، تقرير اقتصادي منشور على الموقع: www.alitthad.com\paper.php

٣. الخطيب، خالد شحادة، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة،ط٣، دار وائل للنشر ، عمان، ٢٠١٠.

٤.الحديثي، خليل عبد الكريم، تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠ـــــــــــ ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار، ٢٠١١.

٥.زكي، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨.

العبيدي، سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ٢٠١١.

٦.الربيعي، فلاح خلف، المأزق التنموي في العراق، صفحة آفاق استراتيجية، جريدة الصباح:www.alsabaah.com

٧.حشيش، عادل احمد، اساسيات المالية العامة(مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
٨.الشاوي، عبد الله نجم عبد، عامر احمد محمد، دور الدو لة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية"، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد٨٩،
٩.علي، عماد محمد، استراتيجية مقترحة لإعادة تأهيل المشروعات الصناعية العامة في العراق، ورقة عمل منشورة على الموقع: www.iier.org\i\uploadefiled.pdf
١٠.حسين، عيادة سعيد، البطالة في الاقتصاد العراقي(اسبابها، وسبل معالجتها)، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٤، العدد ٨، ٢٠١٢.
١١.شاكر، ماجدة، البطالة في المجتمع العراقي(دراسة تحليلية)، مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، الاصدار الخامس، ٢٠٠٩.
١٢.مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٦٣.
١٣.الوادي، محمود حسين، وعساف، احمد عارف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان،
١٤.بن شهرة، مدني، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط١، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
١٥.عبد الله، نداء حسين، واقع البطالة في العراق، بحث منشور على الموقع: www.cosit.gov.iq\pdf\2012\research.16.pdf
١٦.العيسى، نزار سعد الدين، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، ط١، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٦.
١٧.جميل، وائل سالم، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (١٩٨١ــــــــــ ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
18. Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke, Macroeconomics, 6ed,Pearson published,N.Y.,2008. Education
19. Campbell R.McConell, Stanely L. Brue, Economics(Principles, Mc Problems & Policies), 17ed ,2008. Graw. Hill, N.Y.
٢٠. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي لسنة ٢٠٠٧.